

ملامح السياسة الخارجية الجزائرية

مرحوم عبد الرحيم

أستاذ مساعد ، جامعة تلمسان

مقدمة.

تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي تجعل منها دولة ذات اهمية دولية، فإضافة الى كونها اكبر دولة افريقية وعربية مساحة، وانها ذات اهمية جيو سياسية فانها تمتلك دبلوماسية عرفت منذ استقلالها بخصائص متعددة، وفقا لذلك قمنا بتوضيح اهم المبادئ والسمات التي تمتاز بها.

تتسم الدبلوماسية الجزائرية بملاح عامة ظلت مرتبطة بها مع مر العصور، فمبادئ الدبلوماسية وسماتها لم تتغير بشكل كبير، بل أن الجزائر بقية محافظة على مبادئها وسماتها في صنع سياستها الخارجية، بناء على ذلك فان فهم السياسة الخارجية الجزائرية يرتبط بشكل مباشر بفهم هذه المضامين العامة، وذلك حتى نستطيع تفسيرها والتنبؤ بها .

المحور الاول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ، نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول من مجموعة من المواد، ابتداء من المادة 86، إلى المادة 93.

وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها موانيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز ، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار.¹

فان الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الايجابي ،وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981، حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1981/12/20. أما على المستوى الجهوي فان الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي، وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية ،فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الايجابي .

¹ - الدستور الجزائري .

إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتقاضي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاء ،ولابد من إن نعطينه التفسير الايجابي، الذي يعني إقامة تعاون مثمر لمصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية ، والتتسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص .

علما بان الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال.

وبهذه الايجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي ، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها ، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية بالقرب من حدود الدول المجاورة .

كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاد إلى البحر عبر إقليمها مثلا، وغير ذلك من الممارسات، التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية .

لكن التصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق مبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة ،بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم، عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور ،من اجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة .

وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن، وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم.

ويعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الايجابي في التفسير والتطبيق على إعطاء أهمية للمبدأ الأول والثاني ، وإضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والإقليمية.¹ وهي كما يلي:

- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار.
- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة .
- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.
- وفيما يلي هذه المبادئ :

أولاً : ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:
إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها ، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضماناً كبيراً لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي .

ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها بينها وبين المغرب أياماً بعد نيل الاستقلال ، ووفق اتفاقية افران 15 / 01 / 1969 ، واتفاقية تلمسان 27 / 05 / 1970 ، ثم معاهدة الرباط 15 / 06 / 1972 .

بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشاكل الحدود بين الجزائر والمغرب، التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 06 / 01 / 1970 ، وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم 08 / 05 / 1983 . ومع النيجر يوم 05 / 01 / 1983 ، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956 .

¹ - محمد قجالي ، " ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية " ، (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1990 ، ص-ص، 299-302 .

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من اجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار ،لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها .

بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود ،وحسب " فاتيل" فان أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما.

ومن اجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد عن كل مسالة سوء تفاهم ،فانه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية ، وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها .¹

ثانياً: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة .

هذا المبدأ ثم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول، لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري .

ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه ،ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين مجاورتين أو أكثر .

ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية ،كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول .

وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور، فان الجزائر وقعت اتفاقية الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الستينات ، لكن ابرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس ، حيث تركزت جهود البلدين على:

ـ تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين، مع انجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق ، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد .

¹ - محمد قجالي، المرجع نفسه ، ص ص 302-304.

وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود انجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى، ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس، ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس. في الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات تونسية جزائرية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة الى تجاوز 292 مليون دينار تونسي، بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل.

في الميدان التجاري والمالي، تمت عدة انجازات، أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتجات الوطنية في الاتجاهين.¹ هكذا فان الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا ايجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

ثالثا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر، قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفقا للتصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية.

كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيره، قبيل وأثناء الثورة التحريرية. وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني، حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفریط فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر.² وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق، حيث جاء فيما يلي:

¹ - محمد قجالي، نفس المرجع، ص - ص، 304-307.

² - Khalifa Mameri, "Pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algérie", (Revue algeriennes des internationales, 04, 1986)

يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل شعوب القارات في كفاحها من أجل التحرر، ومن أجل تقرير مصيرها.

فهذا المبدأ يرتبط بعلاقات حسن الجوار ونظرتها لمستقبل المنطقة، وهذا ما مارسته مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتواها.

وأیضا مع تونس في ظل التحرشات الأجنبية ضدها، وهو ما تمارسه اليوم مع الصحراء الغربية في ظل تحرش المغرب المستمر بها، وهذا ليس فقط بسبب موقفها في دعم حركات التحرر ولكن حسن الجوار أضفت التزاما اكبر من الجزائر لدعم الشعب الصحراوي وهذا ما يظهر جليا في حالة ادا عقدنا مقارنة بين التزام الجزائر اتجاه القضيتين الصحراوية والفلسطينية فاللتزام الجزائر اتجاه القضية الأولى اكبر بكثير، ذلك أن أي قضية تحرر تحتاج إلى مساندة تامة من الدول المجاورة لتحقيق أهدافها ومآربها -4- هذا المبدأ لعب دورا مهما في تحديد مسار العلاقات المغاربية ، ذلك أن اتفاقية الإخاء بين تونس والجزائر مما جعل تونس تعترف بحق الشعب الصحراوي في هذا الاتفاق وكذلك موريتانيا بموجب اتفاقها مع جبهة البوليساريو يوم 1979/08/05 ، واعترفت به أيضا بموجب اتفاقية الإخاء الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983 ، كما اعترفت الجماهيرية الليبية بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، هذا كله جعل من العلاقات المغربية الجزائرية تعرف قطيعة دامت 12 سنة ولم تعد إلى مجراها الطبيعي، إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير مصيره، هذا كله يوضح إن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة شعوب المغرب العربي في تقرير مصيرها 1-

وإضافة إلى هذه المبادئ تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ أخرى منها :

- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة: جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة، ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية ،كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن .

وفقا للمبدأ الأول فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد لا شك مشاكل ونزاعات فيما بينها ، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين .

وان إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط ، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار ، لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة والتهديد بها له دور مهم في تمجيد النزاعات بين دول الجوار .

ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها ، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد إلى استعمال القوة أو التهديد بها وفقا للمبدأ الثاني ، فإن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته كالوساطة والمفاوضات التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، والالتجاء إلى المنظمات الإقليمية والدولية.

لهذا فإن مبدئي حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار .

وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية، سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية ، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية .

ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون التجاري والجهوي ، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء العديد من النزاعات الدولية¹

فقبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع الجار المغرب اتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عباس فرحات مع الحسن الثاني، على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات

¹ - بلقاسم لحلو ، " دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة " (رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي ، قسم القانون العام ، جامعة البليدة ، 2004) ، ص 55.

في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية ،ومنذ الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة ،ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب إلا انه كان ناتجا عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية .

رغم ذلك فان الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تمض شهور على إنشائها لحل المشكل الحدودي مع المغرب، وكان ذلك في إطار هذه المنظمة ،لان الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل ،ومنع اللجوء إلى القوة ليجنب إلحاق الإضرار بمصالح أطراف النزاع .

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة :

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية .

وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها ،وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها، خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة.

ولهذا فان التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المجاورة ، وعدم التدخل فيما يجري فيها وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار ، وفي حال الإخلال بذلك فانه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي ،ويخلق معضلات متشابكة بين التخلي في الشؤون الخارجية وحق الدفاع عن النفس .

فالسياسة الخارجية الجزائرية تتبنى بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة لا يمكن أن يتحقق، إلا بوجود دعائم ضامنة لتحقيقه ،كالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول المجاورة.

لان عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدول المجاورة إلى الدفاع الشرعي عن النفس، حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود، مما يؤدي إلى إثارة شكوك حول الدول المجاورة وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقة حسن الجوار.

أما الضمانة التالية، فهي الاعتراف بالدول المجاورة لان الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء، وتهديد كيان الدولة المعترف بها، ودون ذلك لا يمكن الحديث عن قيام علاقات حسن الجوار.¹

المحور الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

إن السياسة الخارجية الجزائرية ظلت وفية للنهج الذي اتخذته منذ ظهور الحكومة المؤقتة ، فالسياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من السمات الواضحة ، هذه السمات يمكن من خلالها أن نفهم سلوك الدبلوماسية الجزائرية . فقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثية عن العمل الثوري، أو مستمدة من الممارسة بعد الاستقلال ، ومن هذه السمات يمكن ذكر:

سيطرة العوامل الشخصية للرئيس.

الطابع الازموي في السياسة الخارجية.

الحياد في مواقفها اتجاه النزاعات، مما اكسبها ثقة الأطراف المتصارعة المتعددة كما حدث في النزاع الأثيوبي الاريترى، الصومالي الأثيوبي، الإيراني العراقي ...

1-العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

للعوامل الشخصية دور كبير في السلوك الخارجي للجزائر وهذا منذ استقلالها في فترات حكم الرؤساء فمن بن بله ،بومدين ،الشاذلي ،زروال بوتقليقة ظلت الجزائر وفيت في سياستها الخارجية للعوامل الشخصية الخاصة بصانع القرار لديها.

فقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها، إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال ،حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة

¹ - قجالي ، نفس المرجع ، ص 175.

على حق السياسة الخارجية، تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في توجيه وتحديد السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. فستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة، فهو الذي يوجه وينسق السياسة الخاصة بالدولة، سواء كانت داخلية أو خارجية.

ونفس الشيء بالنسبة لدستوري 1976، الذي يقرر بموجبه الرئيس السياسة العامة للأمة، وكذا دستور 1989، الذي تنص مادته رقم 74 أن رئيس الجمهورية يقرر سياسته الخارجية ويوجهها، فهو الذي يعين سفراء الدولة والمبعوثين إلى الخارج، كما يتعلق نشاطه بإنهاء مهامهم، كما يتسلم أوراق اعتماد ممثلي الدول وإنهاء مهامهم، وكذا دستور 1996 في مادته 77.

سيطرة الرئاسة على السياسة الخارجية لا تقتصر على الناحية الدستورية فقط، بل هي مسيطرة فعلا فالمؤسسة العسكرية رغم فعاليتها على المستوى الداخلي إلا أنه لا دخل لها في الشؤون الخارجية، إلا في الحالات المتعلقة بالأمن القومي وذلك لنقص تجربتها.¹

هذه السيطرة من طرف الرئيس على صنع القرار، يلزم سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا ما يؤدي إلى تغير هذه السياسة مع تغير الرؤساء، وذلك أن لكل منهم طريقته في صنع القرار، وإستراتيجيته التي يعتمد عليها، ناهيك عن الخلفيات التي ينطلق منها.

وبالتالي فإن تغير السياسة يتعلق بتغير الرؤساء فعند قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أصبحت الدولة الجزائرية أكثر تفتحا على الرأسمالية، بينما كانت في وقت الرئيس بومدين لا ترى عن الاشتراكية بديلا وبالتالي فإن هذا التغير في صنع القرار، قد يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل تدريجي دون المساس بالمبادئ العامة لها.

¹ - عديلة محمد الطاهر ، " أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004" (مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة، 2005) ، ص-ص : 82 - 84 - 92.

لتصبح بذلك السياسة الخارجية للجزائر تابعة لمدى اهتمام الرئيس بها، فالسياسة الخارجية في وقت بوتفليقة وزير الخارجية السابق والذي نال مناصب في الأمم المتحدة، ليست نفسها السياسة الخارجية للرئيس السابق اليمين زروال الجنرال. فالطابع العسكري للثاني والدبلوماسي للأول، يجعل من السياسة الخارجية للرئيس بوتفليقة أقوى من السياسة الخارجية للرئيس زروال ،وبالتالي تصبح هذه السياسة تتقدم أحيانا وتتخلف أحيانا أخرى وذلك حسب اهتمام صانع القرار بها ¹

ب- النشاط أثناء الأزمات:

إن الإطار الازموي عامل مهم في فهم وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تطورت في ظل الأزمات ومن خلال هذا العامل يمكن أن نفهم لماذا تنشط السياسة الخارجية الجزائرية في أوقات معينة بشكل غير معتاد ؟ ولماذا في أوقات أخرى تبدو قليلة النشاط إلى حد الجمود ؟

هذه الملاحظة ليست لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية وإنما هناك تجارب تاريخية ومعاصرة أخرى يمكن إخضاعها لنفس الفكرة.

إضافة إلى وجود مقرب قائم في الأوساط الأكاديمية، هو مقرب العنف الاجتماعي، هذا المقرب يعتمد هذه النظرة إذ يصنف النزاعات كمحرك للنشاط البشري، بل للتاريخ. فبدونها تتكاسل المجتمعات والدول، لتعتمد الروتين والعيش على الماضي والقديم دون مستقبل.

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية أساسا، بأنها ذات طابع ازموي، ذلك بان نشاطها يزيد بشكل كبير أثناء الأزمات التي تتعرض لها.

بينما تتصف بالركود في ظل غياب هذه الأزمات أي حالة الاستقرار، وهذا يرجع أساسا أن النشاط الدبلوماسي أول ما انطلق كان مع الأزمة التي مرت بها الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، وذلك في صورة الحكومة المؤقتة.

هذا النشاط القوي والفعال استمر إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965 ، كون الرئيس الأسبق احمد بن بله كان يمثل بالنسبة للعديد من الرؤساء بطلا قوميا جزائريا

وبإزاحته فقد ثم إزاحة رمز للثورة الجزائرية، خصوصا أن الثورة الجزائرية كانت تمثل صورة الدول المستضعفة.

مما جعل من الرئيس بن بله رمز نجاح الثورات، فعارضت معظم هذه الدول الانقلاب في صورة مصر وواجهته بالتجاهل، مما ألزم الجزائر بالنشاط المكثف في فترة ما بعد بن بله وذلك لاسترجاع مكانتها، خصوصا في ظل أزمتها مع المغرب. لتتجه الجزائر لزيادة نشاطها وذلك بعقدها للمؤتمرات الدولية على ترابها، كمؤتمر 77 عام 1967، ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية، للتمكن الجزائر من استرجاع مكانتها على المستوى الإفريقي ومستوى دول العالم الثالث .

فصارت بالتالي الجزائر احد أهم الفاعلين على هذا المستوى، وصارت رمزا للدول الأخرى، فحملت رفقت كوبا ومصر والهند لواء دول العالم الثالث.

إلا أن مساندة الجزائر للقضية الصحراوية أعاد إبعادها عن الساحة الدولية، لتدخل في نوع من العزلة وذلك في نهاية السبعينات، إلا أنها استطاعت بفضل تحركاتها الدبلوماسية القوية، أن تغير مواقف عدة بلدان في صورة مصر ،تونس ،نيجيريا وأعادت مكانتها في إفريقيا والعالم العربي وساهمت في عزل المغرب إفريقيا، بعد أن انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1982، بفعل قبول انضمام الصحراء الغربية لها.¹

هذا القبول لعبت فيه الجزائر دورا بارزا، لتدخل الجزائر في التسعينات فترة ركود كبيرة في الميدان الدبلوماسي، فقدت معها مكانتها بشكل مخيف، وذلك نظرا للأوضاع المأساوية التي عاشتها البلاد، وتخطبها في مشاكل الإرهاب.

كل هذا جعل من الجزائر تبتعد عن دورها الإقليمي، ومع قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في السنوات الأولى من حكمه عمل على إعادة الدور الهام للجزائر في إفريقيا خصوصا، فعمل على إنهاء النزاع الأثيوبي الاريتري الذي كان للسياسة الحذرة التي اتبعتها الجزائر في منطقة القرن الإفريقي خاصة في الثمانينات وضعتها في موقع قبول لعرض وساطتها عبر منظمة الوحدة الإفريقية.

¹ - محمد بر عشة ،الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية -الاريترية (بيروت :دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع ، 2004) ،ص ص ، 39-31.

إذ سهل تمحور معظم القادة الأفارقة حول منح الجزائر الثقة للقيام بمهام في القرن الإفريقي.¹

إضافة إلى النزاع الأثيوبي الصومالي، والحرب الأهلية في مالي أيضا سنة 2002 .

ومنذ رجوع الأوضاع الداخلية إلى الاستقرار عمدت الجزائر مرة أخرى إلى الركود في الميدان الدبلوماسي، وعدم فعاليتها في حل الأزمات التي تواجه الدول التي تربطها بالجزائر علاقات قوية.

في صورة الثورات في كل من ليبيا ومصر وتونس، والتي تعاملت الجزائر فيها مع الأمر كأنه لا يعنينا إضافة إلى تجاهل القضية الفلسطينية، رغم رغبة الطرف الفلسطيني في أن تلعب الجزائر دور الوسيط في حل النزاع بين فتح وحمس، وذلك في تصريح لأسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان، وبالتالي فإن الجزائر صارت وفيه لمبدأ التحرك في الحالات التي تمس الجزائر .

يظهر ذلك جليا في تصريح الرئيس بوتفليقة لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين.²

ج-الحياة في السياسة الخارجية الجزائرية :

إن سميت الحياة، هي من أهم السمات التي تتصف بها السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك منذ فترة الاستعمار إلى اليوم .

هذه السمات أعطت للجزائر مصداقية عند الدول المختلفة، سواء العربية أو الدول الأخرى، كونها لم تعتمد إطلاقا في مواقفها الخارجية على انتمائها، بقدر ما اعتمدت على احترام مبادئها والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية .

ففي الفترة الاستعمارية اعتمد زعماء الحركات الوطنية على الحياد التام، في فترة الحرب العالمية الأولى والثانية، فلم تعمل على استثمار في الحربين لأجل قضاء مصالحها مع احد الأطراف بل بقية على حيادها، وهو ذات الأمر الذي تواصل مع

¹ - فيصل مقدم، الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي الاريتري، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008)، ص: 111.

² - محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 31-39.

الثورة التحريرية إذ لم يتدخل حزب جبهة التحرير في الصراعات العربية /عربية، وسعى إلى حلها عكس باقي الدول العربية التي كانت تتحاز لطرف على الآخر .

وهذا ما اكسبها مكانة حتى قبل استقلال الجزائر ، وبعد الاستقلال حافظت الدبلوماسية الجزائرية على تقاليدها، فكانت تقوم دائما بمحاولة حل النزاعات سواء العربية عرية كالنزاع بين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وبين العراق والكويت دون أن تكون احد أطرافه مما جعل من الجزائر مرحبا بها دوما للقيام بدور الوسيط .

وحتى في النزاعات التي كانت تجمع الدول العربية بغيرها من الدول، والتي كانت جل الدول العربية تتخذ فيها موقفا مساندا للدولة العربية المنازعة، فان الجزائر كانت تحافظ على حيادها ،مما جعلها تتال احترام هذه الدول ،ففي النزاع العراقي الإيراني والذي كانت كل الدول العربية فيه خلف العراق ،وضد إيران، قامت الجزائر باقتراح القيام بدور الوسيط بين البلدين، وهو ما وافق عليه طرفا النزاع ليتم حل المشكل بين الدولتين ،ونفس الأمر بالنسبة للنزاع الإثيوبي الاريتري، والذي كانت فيه الدول العربية معادية لاريتريا، كونها كانت في نزاع مع اليمن، إلا أن الجزائر تدخلت لحل النزاع بين البلدين دون أن تقف بجانب أي دولة منهما .¹

هذا كله يتبث بان السياسة الخارجية التي اتبعتها الجزائر كانت تعتمد على الحياد ،والذي أبقاها محل ثقة الدول المتنازعة ، سواء كانت عربية أو غير عربية .
هذه أهم السمات التي اتصفت بها السياسة الخارجية الجزائرية والتي ميزتها عن باقي الدول الأخرى، والتي رغم ما يقال حول مدى فاعليتها مقارنة بالسياسات الأخرى للدول، فإنها تبقى منفردة ومتميزة عن سياسات الدول الأخرى .
الخاتمة:

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا فعالا في عديد القضايا الدولية، ولكن عندما تكون ذات اهمية اقليمية وتستدعي التدخل الجزائري، بالمقابل ظلت في عديد المناسبات

¹ - احمد بن فليس ،"السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954- 1962" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2007)، ص 79.

تابعة لمبادئ معينة لم تحد عنها الجزائر منذ الاستقلال الى اليوم، واهمها عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول وهو ما تجلى في احداث الربيع العربي.

قائمة المراجع:

- 1 - احمد بن فليس ،"السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت والمتغيرات 1954-1962" (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2007).
- 2 - بلقاسم لحلو ، " دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة " (رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي ،قسم القانون العام ،جامعة البليدة ، 2004).
- 3 - الدستور الجزائري .
- 4 - عديله محمد الطاهر ، " أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004" (مذكرة ماجستير ، جامعة قسنطينة ، 2005).
- 5 - فيصل مقدم، الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي الاريترى، (مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ، 2008)
- 6 - محمد برعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية -الاريترية (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع ، 2004).
- 7 - محمد قبالى ، " ضبط الحدود الاقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية -التونسية " ، (رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ، 1990) .
- 8 , Khalifa Mameri " Pèlerinage aux source de la politique " extérieure de l'Algérie (Revue algeriennes des internationales) , (04,1986)